https://doi.org/10.61353/ma.0230334

مقال

(مراجعة موضوع)
البرنامج النووي الايراني والادارات الأمريكية المتعاقبة
(تحليل في ضوء البدايات والتداعيات)

للباحث/ أ.د علي حسين حميد
مجلة قضايا سياسية/ كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين/ عدد ٦٥ ،٢٠٢١
الرابط الإلكتروني:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/05/83f712348612f07f681cc0b4b0b692c5.pdf

مراجعة: م.د. شذى رضا عبد المجيد
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة الدولية
shatha.reda@nahrainuniv.edu.iq

تنطلق مقدمة المقال من قراءة تحليلية لتحول بنيوي عميق شهدته منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، سيما في أعقاب احتلال العراق، بوصفه نقطة انعطاف استراتيجية أعادت رسم توازنات القوى الإقليمية. فقد أفرز هذا التحول واقعًا جديدًا تمثل في صعود إيران كقوة إقليمية فاعلة، مقابل تراجع أدوار قوى عربية تقليدية مثل السعودية، ومصر، إلى جانب إعادة صياغة الحسابات الاستراتيجية للقوى الدولية الفاعلة في المنطقة. وتبرز إشكالية البرنامج النووي الإيراني عن طريق إبراز تباين المواقف الدولية تجاهه. ويلاحظ بوضوح كيفية توظيف الولايات المتحدة للملف النووي بوصفه أداة ضغط سياسية واستراتيجية على إيران. وفي ضوء ذلك، تُطرح الإشكالية البحثية بصورة واضحة ومباشرة، متمحورة حول تداعيات تبدل الإدارات الأمريكية سيما فوز جو بايدن، على فرص العودة إلى الاتفاق النووي. وهي إشكالية راهنة، ترتبط بتحولات السياسة الخارجية الأمريكية، وتنطوي على أبعاد إقليمية، ودولية متشابكة. أما الفرضية البحثية، فتنطلق من تصور عقلاني–ليبرالي مفاده أن عودة الديمقراطيين إلى السلطة من شأنها رفع فرص إحياء الاتفاق النووي، وأن الإدراك المتبادل لمخاطر الانزلاق نحو الحرب يشكّل دافعًا رئيسًا للتسوية، في ظل قناعة بأن البديل عن الاتفاق يتمثل في عدم استقرار إقليمي طويل الأمد. وعلى الصعيد المنهجي، يقدم المقال إطارًا متقدمًا نسبيًا، يجمع بين المنهجين الاستنباطي، والاستقرائي، مع توظيف منهج تحليل النظم والاستعانة بمناهج مساعدة كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج الاحتمالي. ويحدد الباحث غرض المقال بدقة في استشراف مستقبل الاتفاق النووي في ظل تغيير أولويات الإدارات الأمريكية، كما جاءت هيكليته منطقية ومتسلسلة، وينقسم البحث على أربعة محاور جاءت كالآتي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230337

المحور الأول
قراءة في تطور الملف النووي الإيراني

عالج الباحث هذا المحور تطور الملف النووي الإيراني بوصفه أحد أكثر القضايا الأمنية، والسياسية تعقيدًا وحساسية في منطقة الشرق الأوسط، إذ يشكّل ساحة تفاعلية متعددة الأطراف تتداخل فيها الأبعاد الإقليمية والدولية، بما يجعلها قابلة للتصعيد والانفجار في أي مرحلة. وينطلق التحليل من فرضية مفادها أن الطموح النووي الإيراني مرتبط ارتباطًا وثيقًا بسعي إيران إلى تعزيز دورها الإقليمي، وترسيخ مكانتها كقوة مؤثرة في بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار. ويبيّن الباحث أن البرنامج النووي الإيراني مرّ بمراحل متعددة منذ انطلاقته في عهد الشاه محمد رضا بهلوي في سبعينيات القرن العشرين، حيث ارتبط آنذاك بمشروع "الحضارة الإيرانية الكبرى"،وكانت الولايات المتحدة وألمانيا من أبرز الداعمين التقنيين له. غير أن قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ شكّل نقطة تحول مفصلية. ويؤكد الباحث أن البيئة الإقليمية، والدولية، خاصة بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أسهمت في إعادة صياغة الحسابات الاستراتيجية الإيرانية. كما تناول الباحث الإطار القانوني للبرنامج النووي الإيراني، مشيرًا إلى أن إيران تُعد من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ويؤكد باستمرار التزامها باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مستندة إلى المادة الرابعة من المعاهدة التي تكفل للدول الأعضاء حق تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

في المقابل، يعرض الباحث تصاعد الشكوك الغربية، خاصة الأمريكية، تجاه البرنامج النووي الإيراني، بعد الكشف عن منشآت نووية غير معلنة في نطنز وأراك مطلع الألفية الثالثة.

ويرصد الباحث في هذا المحور تطور المواقف الدولية تجاه إيران، بدءًا من المساعي الأوروبية لاحتواء الأزمة عبر الحوار، مرورًا بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٦، وفرض عقوبات اقتصادية وتقنية متصاعدة، وصولًا إلى تشديد الرقابة الدولية على الأنشطة النووية الإيرانية. وفي الوقت ذاته، يشير النص إلى أن إيران واصلت تطوير قدراتها التقنية، سواء في مجال تخصيب اليورانيوم، أم في إنشاء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، ما عزز المخاوف من إمكانية إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام العسكري.

وعن طريق مرجعتنا نرى أن البرنامج النووي الإيراني يعد من أكثر القضايا تعقيدًا في منظومة الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، لما يتسم به من تداخل الأبعاد السياسية، والأمنية والقانونية، وارتباطه بسعي إيران إلى تعزيز نفوذها الإقليمي في بيئة غير مستقرة. وقد مرّ البرنامج بتحولات جوهرية منذ نشأته في عهد الشاه بدعم غربي، وصولًا إلى إعادة صياغته بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ من ضمن مقاربة استراتيجية جديدة. كما

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أسهمت المتغيرات الدولية، ولا سيما أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، في إعادة تشكيل الحسابات الاستراتيجية الإيرانية. وعلى الصعيد القانوني، تؤكد إيران التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مستندة إلى حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية على وفق المادة الرابعة من المعاهدة (عبد الأمير، ٢٠١٤، ص ٤٥-٤٧).

المحور الثاني
الإدراك الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني

يناقش فيه الباحث طبيعة الإدراك الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني، عن طريق تحليل الموقف الرسمي للولايات المتحدة، والخلفيات الاستراتيجية، والسياسية التي حكمت هذا الإدراك، فضلًا عن تصنيف موقع إيران ضمن خريطة الانتشار النووي الدولية. كما يبيّن الباحث أن الإدراك الأمريكي تأسس على اتهام إيران بإنشاء منشآت لتخصيب اليورانيوم بدون إخطار، أو إشراف للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالقيام بتخصيب اليورانيوم بمستويات مرتفعة، الأمر الذي عزز الشكوك الأمريكية حول الطبيعة السلمية المعلنة للبرنامج النووي الإيراني.

وفي إطار تحليل هذا الإدراك، يعمد الباحث إلى تصنيف الدول على وفق مستويات امتلاك واستخدام التكنولوجيا النووية، مقسمًا إياها إلى أربع فئات رئيسة: تضم الفئة الأولى القوى النووية الخمس المعترف بها دوليًا بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في حين تشمل الفئة الثانية دولًا نووية معلنة خارج الإطار الشرعي للمعاهدة، مثل الهند، وباكستان. أما الفئة الثالثة فتمثل حالة إسرائيل، التي تتبع سياسة الغموض النووي، مع وجود تقديرات دولية تؤكد امتلاكها ترسانة نووية متقدمة. وتأتي إيران ضمن الفئة الرابعة، وهي فئة الدول التي تمتلك قدرات نووية مخصصة للاستخدامات السلمية، لكنها قادرة تقنيًا على التحول نحو إنتاج السلاح النووي خلال مدة زمنية قصيرة إذا ما اتخذ القرار السياسي بذلك، على وفق الرؤية الأمريكية.

ويستعرض الباحث الخلفية التاريخية للبرنامج النووي الإيراني، مشيرًا إلى أنه كان يحظى بدعم أمريكي وغربي قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، قبل أن يشهد توسعًا وتسريعًا ملحوظين خلال ثمانينيات القرن العشرين. وقد اعتمدت إيران في مراحلها الأولى على الخبرات الأجنبية في بناء البنية التحتية النووية، ثم اتجهت لاحقًا إلى تطوير قدراتها الذاتية العلمية والتقنية، وصولًا إلى إعلانها امتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي، وهو ما أثار مخاوف متزايدة لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وبذلك نجد من خلال مراجعة هذا المحور ان طبيعة الإدراك الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني عن طريق تحليل الموقف الرسمي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

للولايات المتحدة وخلفياته الاستراتيجية، والسياسية، وخاصة الشكوك المرتبطة بقيام إيران بتخصيب اليورانيوم دون إشراف كامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبمستويات مرتفعة، ما عزز القناعة الأمريكية بعدم سلمية البرنامج. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف الدول وفق مستويات امتلاك التكنولوجيا النووية إلى فئات، تكون إيران من ضمن فئة الدول التي تمتلك برنامجًا نوويًا سلميًا ظاهريًا، لكنها تمتلك القدرة التقنية على التحول السريع نحو إنتاج السلاح النووي في حال توافر القرار السياسي، على وفق التصور الأمريكي (قاسم، ٢٠١٦، ص ١١٢-١١٤).

المحور الثالث
إيران في التخطيط الاستراتيجي العسكري الأمريكي

يتناول الباحث فيه موقع إيران في التخطيط الاستراتيجي العسكري الأمريكي، عن طريق استعراض الرؤى والتقديرات الاستخبارية، والعسكرية التي بلورتها الولايات المتحدة تجاه إيران، ولا سيما ما قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣.

يشير الباحث أن محللي الاستخبارات الأمريكية كشفوا عن وجود خطط عسكرية شاملة ضد إيران، تضمنت ضربات صاروخية، وعمليات بحرية للسيطرة على مضيق هرمز، بل وحتى سيناريوهات لغزو بري تقوده قوات المارينز، وذلك قبل تنفيذ الغزو الأمريكي للعراق في آذار ٢٠٠٣. غير أن هذا التوجه لم يكن محل إجماع داخل دوائر صنع القرار الأمريكية، إذ برزت آراء داخل مجلس الأمن القومي تحذّر من أن أي تدخل عسكري ضد إيران قد يُلحق بالمصالح الأمريكية أضرارًا تفوق تلك التي ترتبت على حرب العراق.

ويستعرض الباحث شهادات وتحليلات عدد من الخبراء العسكريين، من أبرزهم وليام أركين، الذي أكد وجود خطط عملياتية مفصلة شملت تحليلاً للقوة الصاروخية الإيرانية (Arkin, 2006, p. 7).

ويناقش الباحث تطور التفكير العسكري الأمريكي وصولاً إلى تبني خطط هجومية عالمية، من بينها خطة «كونيلان ٨٠٢٢»، التي أدرجت إيران من ضمن أهداف الضربات السريعة المحتملة، بل وطرحت -- في أسوأ السيناريوهات -- إمكانية اللجوء إلى استخدام أسلحة نووية تكتيكية، وهو ما أثار قلقًا داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية نفسها.

ويتطرق الباحث إلى المخاوف الأمريكية من تداعيات أي ضربة عسكرية محتملة، والتي تشمل احتمال تفجير الوضع الأمني في العراق، وإغلاق مضيق هرمز، واستهداف القوات والقواعد الأمريكية في الخليج، فضلاً عن استهداف إسرائيل، وإنهاء إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمضي قدمًا في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تطوير برنامجها النووي. كما يشير إلى تقارير استخبارية تؤكد قيام إيران بتحصين منشآتها النووية وتعزيز دفاعاتها تحسبًا لهجوم عسكري. وبذلك نرى ان الولايات المتحدة اعدت، قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣، خططًا عسكرية طارئة ضد إيران شملت ضربات صاروخية وعمليات بحرية وبرية، إضافة إلى تحليل القدرات الصاروخية الإيرانية. ولاحقًا، أُدرجت إيران ضمن خطة الضربات العالمية السريعة (CONPLAN 8022)، التي طرحت -- في أسوأ السيناريوهات -- احتمال استخدام أسلحة نووية تكتيكية، وهو ما أثار قلقًا داخل الدوائر العسكرية الأمريكية (Arkin, 2006, p. 7).

المحور الرابع
إدارة جو بايدن والمشاهد المحتملة في التعاطي مع إيران

يتناول الباحث ملامح سياسة إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تجاه إيران، في سياق التحولات الإقليمية والدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، ولا سيما في ظل التوسع الملحوظ للدور الإقليمي الإيراني وتنامي قدراته العسكرية غير التقليدية. ويشير النص إلى أن هذا التوسع ترافق مع حالة من الشك وعدم الرضا لدى عدد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج، ويُرجع الباحث هذا الواقع إلى التحولات البنيوية التي أحدثها الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والذي أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، وفتح المجال أمام إيران لتوسيع نفوذها في عدد من الساحات الإقليمية، شملت العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، فضلًا عن حضورها في القضية الفلسطينية عبر دعم بعض الفصائل. كما يشير إلى أن سعي إيران لتطوير قدراتها العسكرية غير التقليدية، بما فيها البرنامج النووي، مّثل عاملًا إضافيًا في تعقيد إدراك الولايات المتحدة لطبيعة التهديد الإيراني وحدود التعامل معه.

ويطرح الباحث فرضية مفادها أن احتواء الطموح النووي الإيراني كان ممكنًا عبر دبلوماسية أمريكية أكثر اتزانًا عقب غزو العراق، ولا سيما في ظل الإشارات الإيرانية آنذاك إلى الاستعداد لعقد «صفقة كبرى»، إلا أن تلك الفرصة ضاعت من ضمن سياقها التاريخي. ومن هذا المنطلق، يعرض الباحث عددًا من المشاهد المحتملة التي يمكن أن تحكم نمط التفاعل الأمريكي–الإيراني في ظل إدارة جو بايدن.

يتمثل المشهد الأول في استمرار التصعيد، إذ يفترض هذا السيناريو بقاء العلاقات بين الطرفين من ضمن إطار الصراع وعدم الثقة، دون حدوث تحول جوهري في المفاهيم الحاكمة لهذه العلاقة.

أما المشهد الثاني، فيقوم على تهدئة التشنج والمرونة المتبادلة، إذ يرى الباحث أن وصول إدارة ديمقراطية إلى السلطة في واشنطن يفتح المجال أمام إعادة هيكلة السياسة الأمريكية تجاه إيران، مع إعطاء الأولوية للحلول السياسية والدبلوماسية على حساب الخيارات العسكرية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ومن خلال المراجعة نلاحظ وجود تحليلات متخصّصة في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية تجاه إيران في عهد الرئيس جو بايدن تتسم بمزيج من الضغط والدبلوماسية القسرية، في محاولة للحد من التوسع الإيراني في المنطقة والتعامل مع قدراتها العسكرية والسياسية المتنامية، خصوصًا في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وترى هذه التحليلات أن التوترات بين واشنطن وطهران تتمحور حول قضايا متعددة تشمل البرنامج النووي والعقوبات الاقتصادية والإرهاب، وإن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي تتطلب معالجة الثقة المتبادلة بعد تدهورها خلال السنوات السابقة، بما يشمل آثار انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق وتصاعد القدرات الإيرانية منذ ذلك الحين. كما تشير هذه الدراسات إلى أن إدارة بايدن تسعى إلى موازنة الضغط مع إظهار نوايا دبلوماسية بغرض دفع طهران إلى تصرفات أكثر إقناعًا، رغم تعقيد المشهد الإقليمي والتحفظات الغربية على التوسع الإيراني (عبد الجواد، ٢٠٢٠).

خاتمة

إن الدراسة هذه للمقال تخلص إلى أن قضية الانتشار النووي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رغم كون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي فعليًا. فقد أفرز انهيار الاتحاد السوفيتي نظامًا دوليًا باتت فيه أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما النووية، مصدر تهديد رئيسي للاستقرار الدولي والإقليمي.

ويشير الباحث فيها أن إيران تنظر إلى امتلاك القدرات النووية بوصفه وسيلة لتعزيز ضماناتها الأمنية وتحقيق تفوق علمي واستراتيجي في بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار. كما يرتبط الطموح النووي الإيراني بسعي طهران لتكريس دورها كقوة كبرى في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا، فضلًا عن إدراكها للتحولات الأمنية التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وتخلص الخاتمة إلى أن إدارة جو بايدن تواجه تحديًا معقدًا يتطلب تبني نهج براغماتي مرن، يتجاوز إخفاقات الإدارات السابقة، ويوازن بين القيم والمصالح الأمريكية. وفي هذا الإطار، يُرجَّح أن تنتهج الإدارة الأمريكية مسارين متوازيين: أولهما استئناف المفاوضات النووية مع إيران بالتعاون مع مجموعة (٥+١)، وثانيهما إطلاق مبادرة إقليمية تهدف إلى خفض التوترات دون السعي إلى إنهائها بالكامل، بما يعكس مقاربة واقعية لإدارة الصراع في منطقة شديدة التعقيد.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

١. عبد الأمير، فاضل حسين. (٢٠١٤). البرنامج النووي الإيراني: الأبعاد الاستراتيجية والانعكاسات الإقليمية. بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة بغداد.

٢. عبد الجواد، جميل. (٢٠٢٠). إيران وإدارة بايدن.. أوراق على طاولة المفاوضات؟. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترجاع من https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx?utm_source=chatgpt.com

٣. قاسم، عبد الإله. (٢٠١٦). البرنامج النووي الإيراني والسياسة الأمريكية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. Arkin, William M. (2006, August 17). US planned for Iran attack pre-Iraq invasion. The Washington Post, as reported in Taipei Times, p. 7.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0